



البنك المركزي العراقي
قسم الاستقرار النقدي و المالي



تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي

العدد

السادس عشر

الفصل الثاني

2021

تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي

(الفصل الثاني - 2021)

Early Warning Report for the Banking Sector

(The second Quarter – 2021)

البنك المركزي العراقي

2021

العدد السادس عشر

البنك المركزي العراقي – 2021

تقرير الإنذار المبكر القطاع المصرفي - الفصل الثاني 2021

البنك المركزي – شارع الرشيد – بغداد – العراق

هاتف: 8165171

ص. ب: 64

فاكس: 0096418166802

البريد الإلكتروني: cbi@cbi.iq

المحتويات

الصفحة	الموضوع
2 - 1	المقدمة
9 - 3	الفصل الأول/ تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة
4 - 3	أولاً/ مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي
6 - 5	ثانياً/ كفاية الاحتياطيات
5	1- نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2)
6	2- معدل نمو نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد (M_2)
9 - 6	ثالثاً/ التغير في معدلات أسعار الفائدة
7 - 6	1-أسعار الفائدة قصيرة الأجل على الودائع
9 - 7	2-سعر الفائدة الحقيقي
30 - 10	الفصل الثاني / تحليل مؤشرات أداء المصارف
10	1- قروض البنك المركزي / إجمالي مطلوبات المصارف
12 - 11	2- الودائع المصرفية / M_2
15 - 13	3-إجمالي الائتمان النقدي /إجمالي الودائع
16 - 15	4-المضاعف النقدي
17 - 16	5-ربحية المصارف
20-17	6- ربحية المصارف الخاصة من نافذة بيع العملة الأجنبية
22 - 20	7-القروض المتعثرة/ إجمالي الائتمان النقدي
24-22	8-القروض المتعثرة/ إجمالي الودائع
26-24	9-القروض المتعثرة/ إجمالي الأصول
27 - 26	10-التوزيع القطاعي للديون المتعثرة
29 - 28	11-صافي الموجودات الأجنبية / رأس مال المصارف
30 - 29	12- فجوة الإئتمان للنتاج
32 - 31	الفصل الثالث / تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي
32 - 31	أولاً/ معدل التضخم
33 - 32	ثانياً/ فائض أو عجز الموازنة العامة إلى GDP
34 - 33	ثالثاً/ معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي GDP

قائمة الأشكال

الصفحة	الموضوع	التسلسل
4	مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (EMPI)	1
4	قيمة العملة المحلية ومؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (EMPI)	2
5	نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى (M2)	3
6	معدل نمو نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد الواسع (M2)	4
7	معدل سعر الفائدة وقيمة الدينار ومجموع الودائع طويلة الأجل	5
8	معدل سعر الفائدة الإسمي ومعدل سعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم	6
9	الفجوة بين سعر صرف السوق وسعر صرف النافذة	7
12	نسبة الودائع المصرفية والنقد في التداول إلى (M2)	8
13	نسبة الودائع الثابتة وودائع التوفير والودائع الجارية إلى إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية	9
14	نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع	10
15	نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لكل من المصارف العامة والمصارف الخاصة	11
16	نسبة العملة في التداول إلى الودائع الجارية والمضاعف النقدي	12
17	العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات لدى المصارف التجارية	13
18	العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات للمصارف الخاصة من نافذة بيع العملة	14
19	صافي الدخل من الفائدة وصافي الدخل من غير الفائدة لدى المصارف الخاصة	15
20	العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات للمصارف الخاصة	16
20	نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي	17
21	نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى كل من المصارف الخاصة والمصارف الحكومية	18
22	نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى كل من القطاع العام والقطاع الخاص	19
23	نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع	20
24	نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى المصارف الحكومية والمصارف الخاصة	21

25	نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول	22
26	نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف الخاصة والحكومية	23
27	نسبة الديون المتعثرة لكل قطاع من القطاعات الحقيقية أثناء الفصل الأول 2021	24
27	نسبة الائتمان النقدي لكل قطاع من القطاعات الحقيقية أثناء الفصل الأول 2021	25
29	رأس مال المصارف التجارية وصافي الموجودات الأجنبية لديها	26
30	فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي	27
32	سعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم	28
33	نسبة فائض أو عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي	29
34	معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي	30

قائمة الجداول

الصفحة	اسم الجدول	الرقم
35	المؤشرات الخاصة بتقرير الانذار المبكر	1

المقدمة:

لأجل تحديد الانحرافات التي يتعرض لها الجهاز المصرفي، يصدر البنك المركزي العراقي تقرير الإنذار المبكر الذي يُعدُّ بمنزلة مجسات يمكن من طريقها تحديد المشاكل التي يعاني منها الجهاز المصرفي، لذلك ولأجل ضمان سلامة واستقرار الجهاز المصرفي العراقي وكما هو معمول به في أغلب البنوك المركزية فقد أصدر البنك المركزي تقرير الإنذار المبكر للجهاز المصرفي المُكوّن من مجموعة المؤشرات التي تناسب طبيعة الاقتصاد العراقي، ونوعية البيانات المتوفرة فيه، والتدخل في الوقت المناسب لتقليل احتمال حدوث الأزمات المصرفية بصورة عامة، وإنه يعمل على تقليل تكاليف معالجة آثار تلك الأزمات.

يشتمل هذا التقرير على ثلاثة فصول تُغطي كثير من المؤشرات التي تفسر استقرار قيمة العملة المحلية وأداء الجهاز المصرفي وتحليل بعض متغيرات الاقتصاد الكلي، متضمنًا في فصله الأول تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة التي تعكس صورة عن التطورات في قيمة العملة وتحديد أهم العوامل المؤثرة فيها، وتبيّن أنّ هناك انخفاضًا في مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي في نهاية شهر حزيران من عام 2021 إلى (0.3 - %) بعد استقرار قيمة العملة، وهذا الانخفاض جاء بعد ارتفاع في قيمته في شهري (نيسان وأيار) من العام نفسه ليصل إلى (0.7%) بعد انخفاض سعر صرف العملة المحلية أمام الدولار من (1461) نهاية شهر آذار إلى (1475) نهاية شهر نيسان ومن ثمّ انخفاضها إلى (1486) نهاية شهر أيار وشهر حزيران، وإنّ نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد الواسع أكبر من القيمة المعيارية، إذ بلغت في نهاية الفصل الثاني من عام 2021 (65.8%) ولكنها لم تصل إلى مستوى الفصل الثاني من عام 2020 إذ بلغت في تلك المدّة (70.3%).

أمّا الفصل الثاني فقد تضمن تحليل مؤشرات أداء المصارف، الذي من طريقه يمكن التعرف على مدى سلامة الجهاز المصرفي، فيُلاحظ أنّ نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع بلغت (57.9%) في الفصل الثاني 2021 وهي لم تتجاوز النسبة المعيارية التي حددها البنك

المركزي (75%)، وأنّ هناك انخفاضاً في نسبة المضاعف النقدي في الفصل الثاني من عام 2021 ليصل إلى (1.33%) بعدما كان (1.35%) للفصل نفسه من عام 2020، ويتبيّن أنّ هناك ارتفاعاً في نسبة العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية إذ ارتفع العائد على الموجودات في الفصل الثاني من عام 2021 إلى (0.44%) بعد أن كان (0.42%) للفصل نفسه من عام 2020، أمّا نسبة العائد على حقوق الملكية فقد شهد ارتفاعاً أيضاً من (3.28%) في الفصل الثاني لعام 2020 إلى (3.72%) للفصل نفسه من عام 2021 وفي ما يخصّ الفصل الثالث فإنه يتضمن تحليل بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي التي من شأنها أن تؤثر في عمل الجهاز المصرفي، وعند العودة إلى أسعار المستهلك يلحظ إنها سجلت ارتفاعاً خلال الفصل الثاني من عام 2021 ليلبغ (111.1%) مقارنة بالفصل نفسه من عام 2020 مُسجلاً (104.3%) أي بمقدار تغير (6.5%) والذي يمثل معدل التضخم السنوي، وحققت موازنة الدولة فائضاً في الفصل الثاني من عام 2021 قد بلغ (2.4%)، إذ بلغ إجمالي الفائض في الموازنة أكثر من (1796) مليار دينار، أمّا في ما يخصّ حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية إلى إجمالي الدين العام فقد انخفضت إلى (9%) في الفصل الثاني عام 2021 بعدما كانت (19.5%) خلال الفصل نفسه عام 2020، لكن في المقابل ارتفعت نسبة الحوالات المخصومة من البنك المركزي إلى الدين العام الداخلي إلى (62%) بعدما كانت (48.7%) خلال المدّة نفسها، وقد سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفصل الثاني 2021 بلغ (15%) مقارنة بالفصل الأوّل من العام نفسه.

الفصل الأول

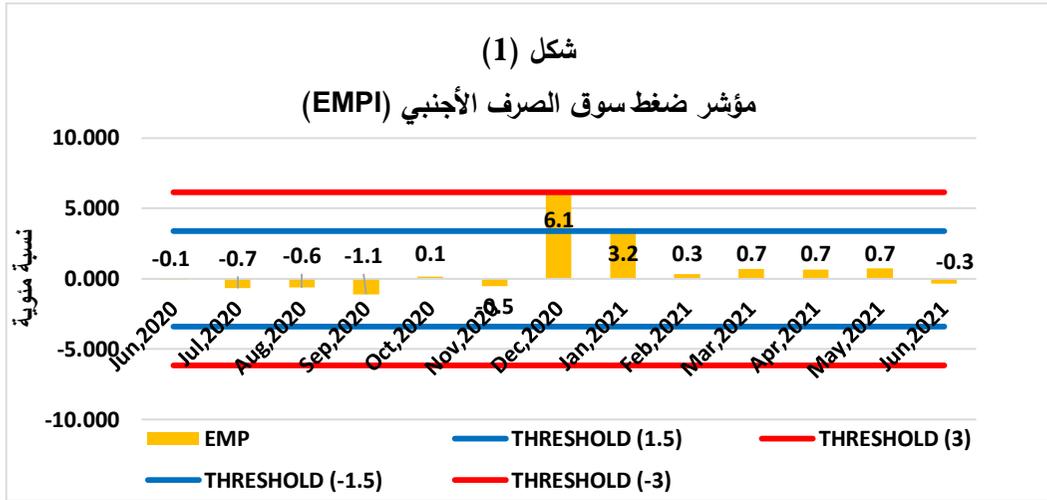
تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة

1- مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي¹:

يعمل البنك المركزي العراقي لاستقرار قيمة العملة المحلية (الدينار) وذلك من طريق الاحتفاظ باحتياطات أجنبية كافية يمكن من طريقها المحافظة على استقرار قيمة العملة، إذ استقر سعر صرف العملة عند (1486) دينار للدولار الواحد خلال الفصل الثاني من عام 2021 وهو السعر الطبيعي في السوق بعد قرار خفض قيمة العملة لأجل رفع حجم الاحتياطات الأجنبية لديه، وهذا ما يوضحه الشكل (1) الذي يبيّن أنّ هناك انخفاضًا في مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي في نهاية شهر حزيران من عام 2021 إلى (0.3 - %) بعد استقرار سعر صرف العملة وهذا الانخفاض جاء بعد ارتفاع في سعر صرفها أثناء شهري (نيسان وأيار) من العام نفسه ليصل إلى (0.7%) بعد انخفاض قيمة العملة المحلية أمام الدولار من (1461) نهاية شهر آذار إلى (1475) نهاية شهر نيسان ومن ثمّ انخفاضها إلى (1486) نهاية شهر أيار وشهر حزيران، إنّ هذا الانخفاض في سعر الصرف ساعد على زيادة صافي الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي بنسبة (13%) مقومة بالدينار العراقي في نهاية الفصل الثاني من عام 2021 موازنة بالفصل نفسه من عام 2020.

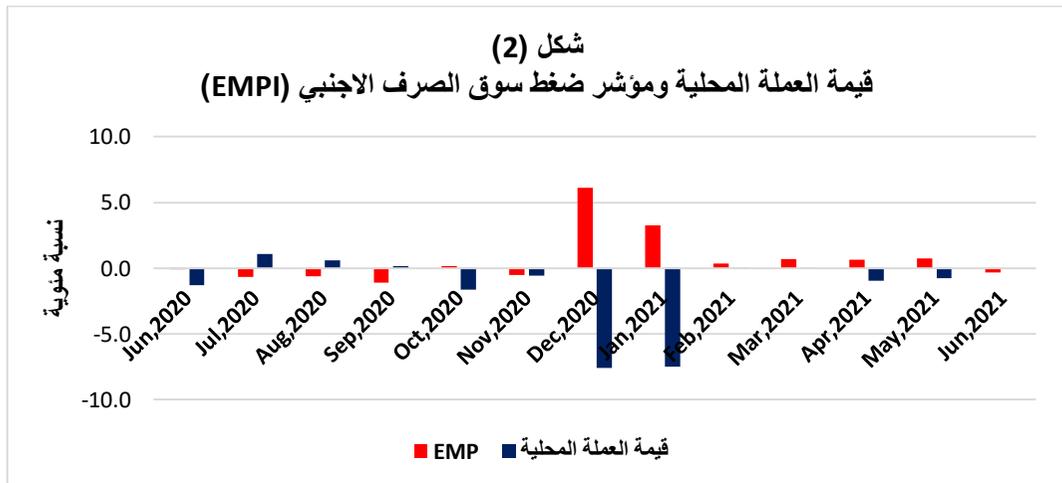
1 للمزيد يُنظر:

- البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر 2020، العدد 14، ص3



المصدر: البنك المركزي العراقي، تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي 2020.

والجدير بالذكر أنّ قيمة العملة المحلية تتناسب عكسيًا مع مؤشر ضغط صرف السوق الأجنبي، والشكل (2) يبيّن أنّ هناك استقرار في قيمة العملة المحلية في نهاية الفصل الثاني من عام 2021 الذي أدى إلى انخفاض في قيمة مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي إلى (-0.3)، لذلك فإنّ هذا المؤشر يتناسب عكسيًا وقيمة العملة المحلية:

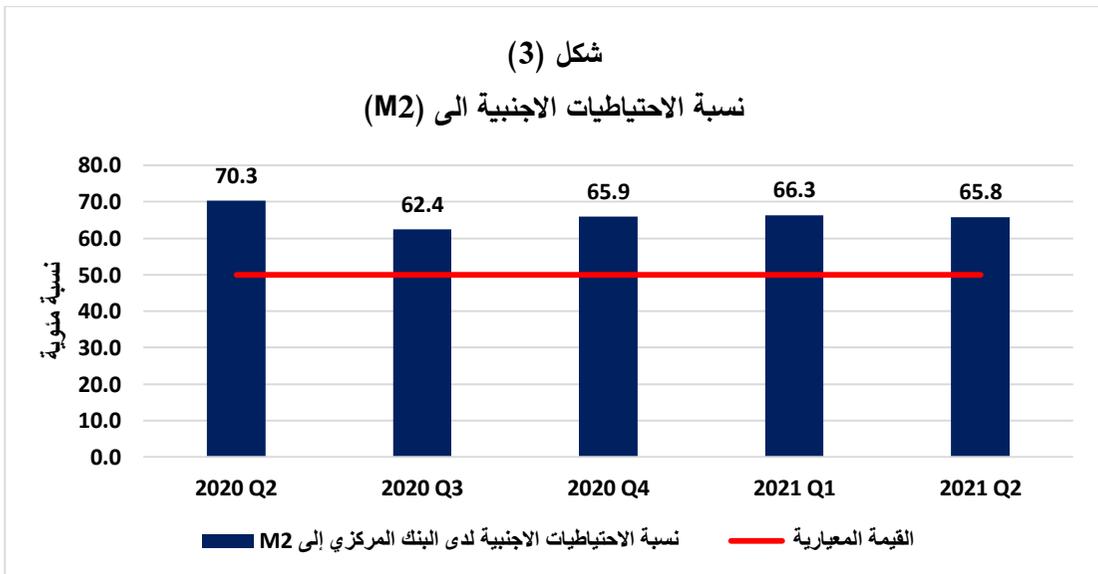


المصدر: البنك المركزي العراقي، تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي 2020.

ثانيًا/ كفاية الاحتياطيات:

1- نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2):

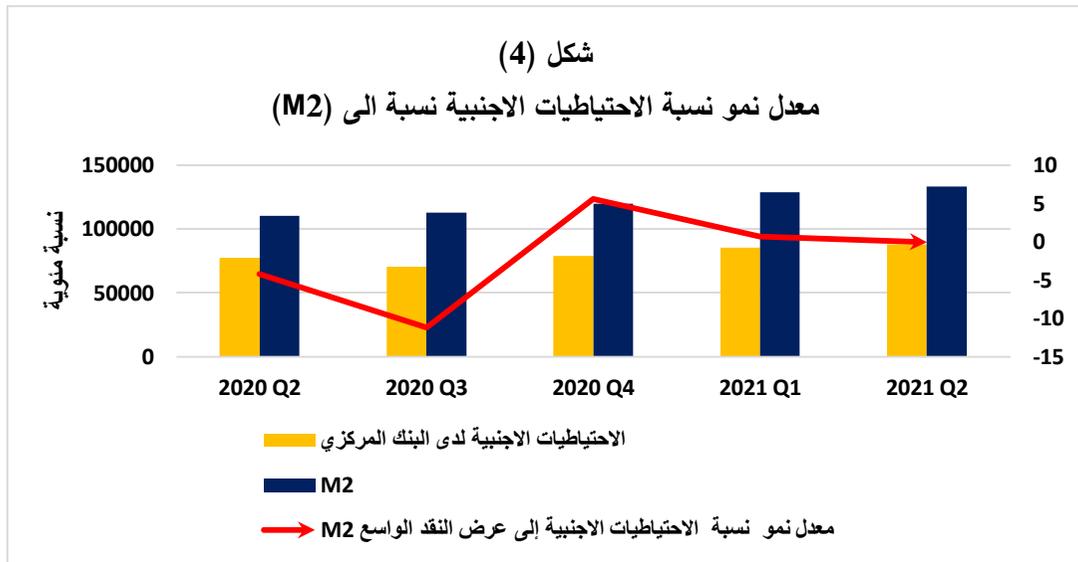
تمثل الاحتياطيات الأجنبية جانبًا مهمًا في موجودات البنك المركزي، والتي يمكن من طريقها المحافظة على قيمة العملة المحلية المصدرة، والتي تشكل جزءًا مهمًا من جانب المطلوبات في ميزانية البنك المركزي، وعليه فإنّ البنك المركزي يجب أن يحافظ على نسبة مستقرة من الاحتياطيات الأجنبية التي ترتبط بها قيمة العملة المحلية، ومن المفترض ألا يقل حجم الاحتياطيات الأجنبية إلى (M2) عن القيمة المعيارية البالغة (50%)، والشكل (3) يوضح أنّ نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد الواسع أكبر من القيمة المعيارية، إذ بلغت في نهاية الفصل الثاني من عام 2021 (65.8%) ولكنها لم تصل إلى مستوى الفصل الثاني نفسه من عام 2020 إذ بلغت في تلك المدة (70.3%).



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

2- معدل نمو نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد (M2):

بيّن هذا المؤشر معدل نمو الاحتياطيات الأجنبية والشكل (4) يوضح أنّ هناك انخفاضاً طفيفاً في نسبة نمو الاحتياطيات الأجنبية إلى (M2) خلال الفصل الثاني من عام 2021 بلغ (0.07% -) قياساً إلى الفصل السابق، بعدما سجلت هذه النسبة ارتفاعاً خلال الفصل الأول من عام 2021 بلغت (0.6%) قياساً إلى الفصل الرابع من عام 2020، وهذا الأمر يعود إلى قرار البنك المركزي بتخفيض قيمة العملة وزيادة قيمة الاحتياطيات الأجنبية لديه.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

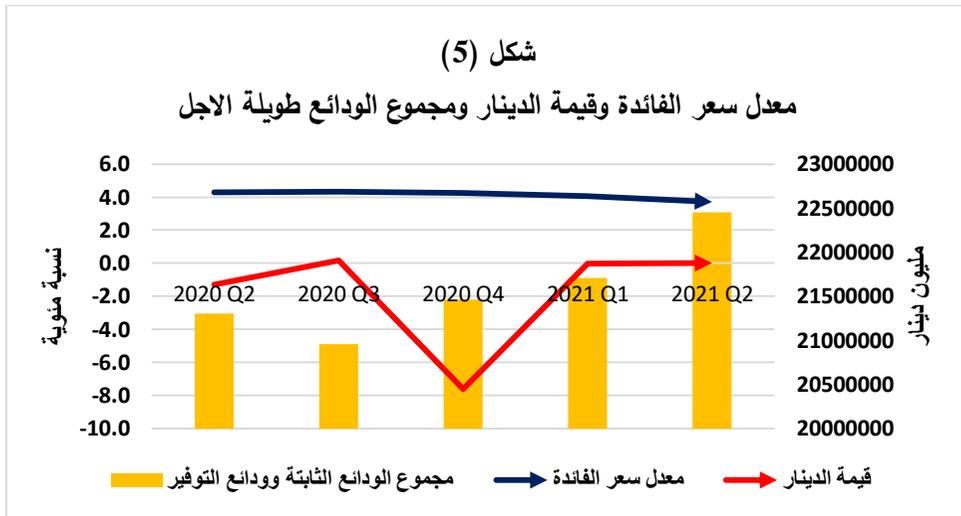
ثالثاً / التغير في معدلات أسعار الفائدة

1- أسعار الفائدة قصيرة الأجل على الودائع¹:

يُعدُّ سعر الفائدة أحد الأدوات التي من الممكن أن تستخدمها السلطة النقدية في تنفيذ اتجاهاتها النقدية التي ترغب فيها وبحسب الوضع الاقتصادي الراهن في أي اقتصاد، لذلك يمكن من طريق

1 شملت أسعار الفائدة على الودائع لمدة ستة أشهر، والودائع لمدة سنة وودائع التوفير.

هذا المؤشر التعرف على أثر سعر الفائدة على قيمة العملة وعلى الودائع طويلة الأجل، والشكل رقم (5) يوضح أنّ هناك انخفاضاً في معدل سعر الفائدة وصل إلى (3.7%) دينار في الفصل الثاني من عام 2021 بعد أن كان (4.1%) دينار في الفصل الأول من عام 2021، ويعود هذا الانخفاض الى انخفاض كل من الفائدة على (الودائع لمدة ستة اشهر، الودائع لمدة سنة، وودائع التوفير) وأنّ هناك استقراراً في قيمة الدينار العراقي، وهناك ارتفاعاً في حجم الودائع طويلة الأجل، مما يعني أنّ أسعار الفائدة في العراق لها تأثير ضعيف في حجم الودائع، إذ إنّ التغيير في حجم الودائع أو قيمة الدينار يعود إلى الظرف الذي يمر به البلد.

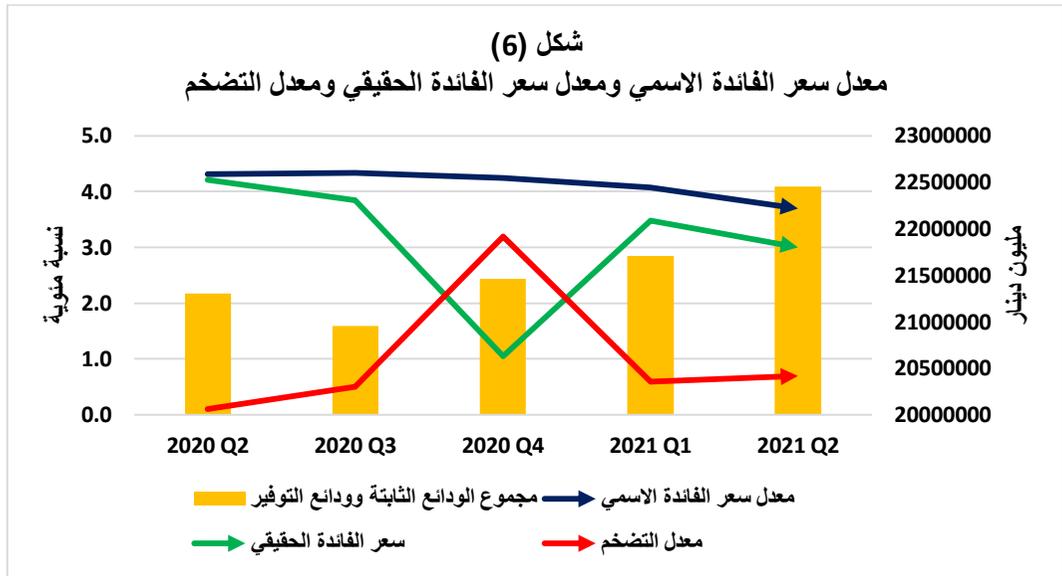


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

2- سعر الفائدة الحقيقي:

يعبّر سعر الفائدة الحقيقي عن الفرق بين سعر الفائدة الاسمي ومعدل التضخم، والشكل (6) يوضح سعر الفائدة الحقيقي والاسمي ومعدل التضخم الذي يبيّن أنّ هناك انخفاضاً في سعر الفائدة الحقيقي ليصل إلى (3%) في الفصل الثاني من عام 2021 بعدما كانت قيمته (3.5%) في الفصل الأول من عام 2021، إنّ هذا الانخفاض في سعر الفائدة الحقيقي يعود إلى ارتفاع

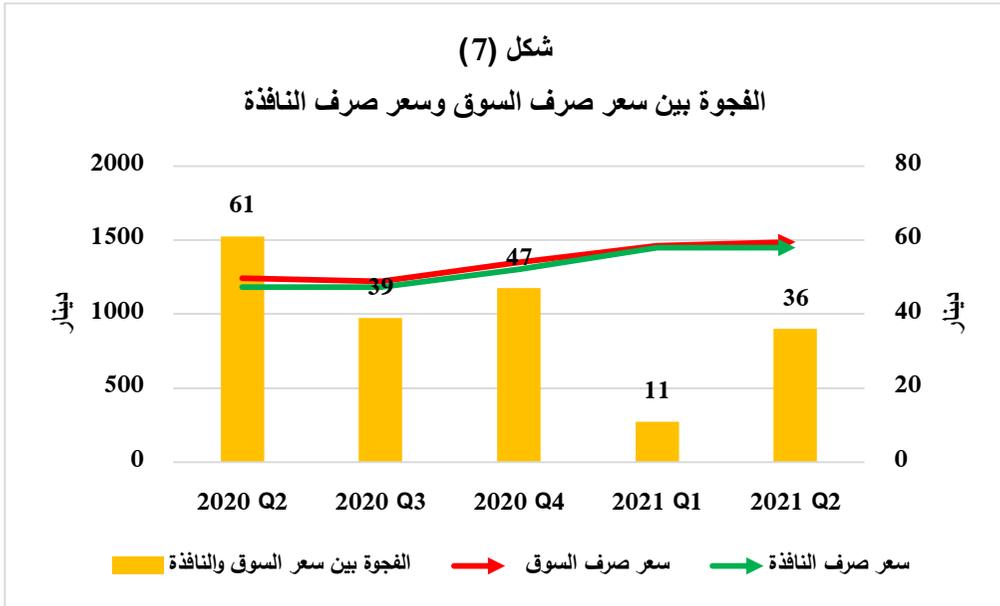
معدل التضخم الذي وصل إلى (0.7%) خلال الفصل الثاني من عام 2021، إذ إنَّ سعر الفائدة الحقيقي يعمل على إزالة الآثار التضخمية من سعر الفائدة الاسمي فيعكس العائد الحقيقي على الودائع (الثابتة والتوفير) التي ارتفعت أثناء المدة نفسها.



المصدر: - البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

- الجهاز المركزي للإحصاء، الرقم القياسي لأسعار المستهلك لشهر اذار 2021.

أما فيما يخص قيمة الدينار فيلحظ أنَّ هناك فجوة بين سعر صرف السوق المتداول وسعر صرف نافذة بيع العملة، والشكل (7) يوضح أنَّ الفجوة بين سعر صرف السوق وسعر صرف النافذة للدينار العراقي قد انخفضت الى (36) دينار أثناء الفصل الثاني عام 2021 بعد أن كانت (61) دينار أثناء المدة نفسها من العام الماضي، إنَّ انخفاض الفجوة بين سعر صرف السوق وسعر صرف النافذة يدل على استقرار قيمة العملة واستقرار الطلب عليها بوصفها مخزناً للقيمة.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

الفصل الثاني

تحليل مؤشرات أداء المصارف

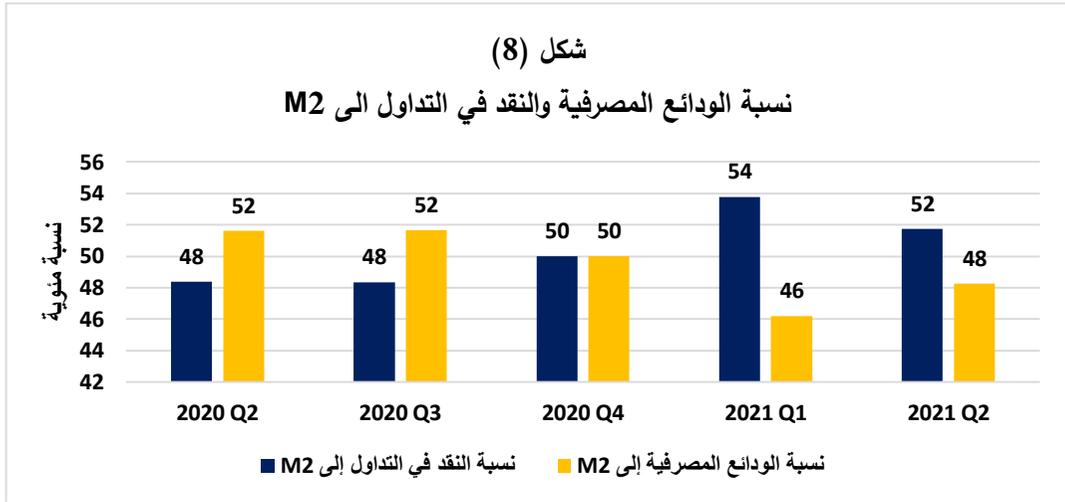
1- قروض البنك المركزي / إجمالي مطلوبات المصارف:

يُعدُّ البنك المركزي العراقي الملجأ الأخير الذي تلجأ إليه المصارف للإقراض في حال وجود تعثر مالي أو نقص في السيولة، بحسب قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 والمادة (30) منه وفقاً للشروط القانونية، ولغرض مساعدة البنوك المتعثرة مالياً، فإنَّ البنك المركزي يقوم بتقديم المساعدة المالية إلى المصارف التي تحتاج هذه المساعدة وهذا الأمر هو أحد الوظائف التي يتميز بها البنك المركزي عن بقية المؤسسات المالية الأخرى بوصفه السلطة النقدية في أي بلد إذا توافرت الشروط المطلوبة في المصرف، ومن بين هذه الشروط أن يرى البنك المركزي أنَّ المصرف مليء، وأنَّ الضمانات التي يقدمها مناسبة وأنَّ طلب المعونة قائم على حاجته لتحسين السيولة، أو إذا كان هذا الدعم ضرورياً للحفاظ على استقرار النظام المالي أو يصدر وزير المالية ضمناً كتابياً للبنك المركزي العراقي نيابة عن الحكومة يضمن فيه سداد قيمة القرض.

إنَّ ارتفاع نسبة المؤشر يعكس هشاشة القطاع المصرفي banking sector fragility وازدياد المخاطر على النظام المصرفي وسمعته؛ لكونها تعبر عن أزمة سيولة تعكس مقدار التعثر الذي يعاني منه القطاع المصرفي، ويلحظ أنَّ البنك المركزي العراقي لم يقدم قروضاً للمصارف العاملة أثناء الفصل الثاني من عام 2021، وهذا لا يعني عدم وجود مصارف متعثرة لكن عدم تقديم المصارف التي لديها تعثر طلبات للحصول على قروض، أو عدم وجود قناعة من البنك المركزي لمنح هذه المصارف قروضاً لوجود متطلبات يجب أن تقدمها تلك المصارف لأجل السير بعملية المنح.

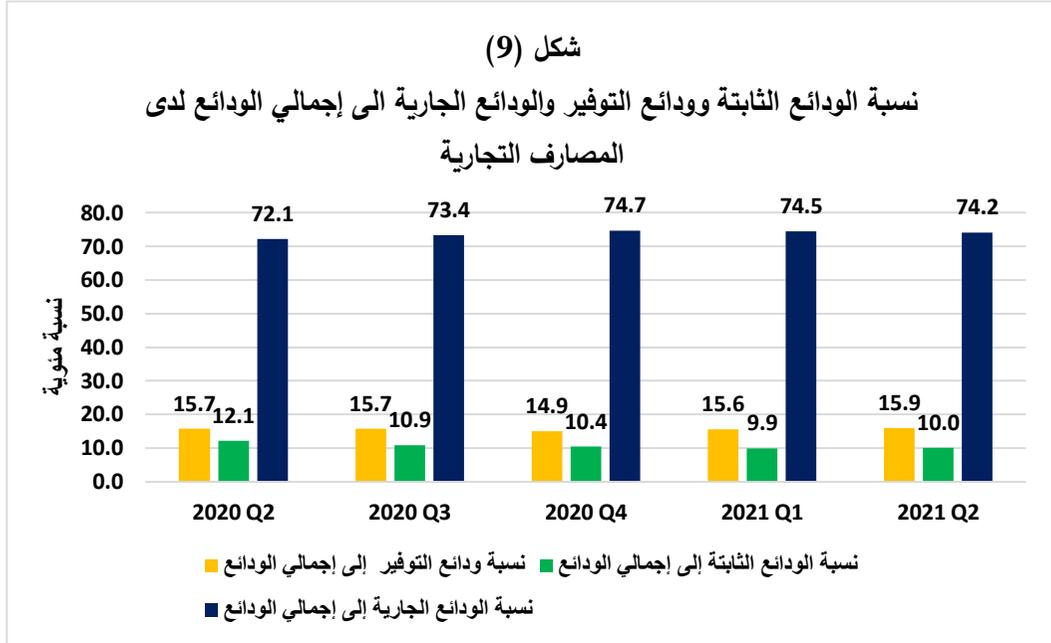
2- الودائع المصرفية / M2:

إنَّ زيادة حجم الودائع لدى أيِّ مصرف يمثل مؤشراً لرغبة الجمهور بالتوجه إلى ذلك المصرف نتيجة لعمله أو العروض المميزة التي تعمل على جذب الجمهور إليه، إذ تُعدُّ الودائع المصرفية أحد أهم الموارد المالية الداخلة إلى المصرف والتي يقوم باستثمارها في نشاطاته المختلفة وكلما كانت هناك ثقة من الجمهور في المصارف العاملة، كان هناك استقرار نسبي في الظروف الاقتصادية إذ يكون هناك زيادة في هذا المؤشر، أي يكون هنالك ارتفاع في حجم الودائع لدى المصارف العاملة، ويُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة الودائع المصرفية على عرض النقد بالمعنى الواسع، والجدير بالذكر أن قيمة (M2) قد ارتفعت بنسبة (21%) أثناء المدة (2021 Q2 - 2020 Q2)، مما أدى إلى وجود ارتفاع في العملة في التداول بنسبة (29%) وارتفاع إجمالي الودائع بنسبة (13%) اثناء المدة نفسها، ويوضح الشكل (8) أن نسبة الودائع المصرفية إلى M2 قد انخفضت اثناء الفصل الثاني من عام 2021 إلى (48%) بعدما كانت (52%) للفصل نفسه من عام 2020، وفي المقابل ارتفع مؤشر نسبة النقد في التداول إلى M2 من (48%) في الفصل الثاني من عام 2020 إلى (52%) للفصل نفسه من عام 2021، ذلك لان الارتفاع الحاصل في النقد في التداول اكبر من الارتفاع الحاصل في حجم الودائع، ويرجع سبب هذا الارتفاع في النقد في التداول إلى احتفاظ الافراد بالنقد لإنجاز معاملاتهم اليومية وكذلك بسبب انخفاض الثقافة المصرفية، وتعدُّ الزيادة في الانفاق العام احد الأسباب التي أدت إلى زيادة العملة في التداول، فقد ارتفع بنسبة (22%) للمدة (2021 Q2 - 2020 Q2)، والجدير بالذكر أن حوالات الخزينة المخصصة لدى البنك المركزي قد ارتفعت بنسبة (119%) لذات المدة لتمويل هذا الانفاق.



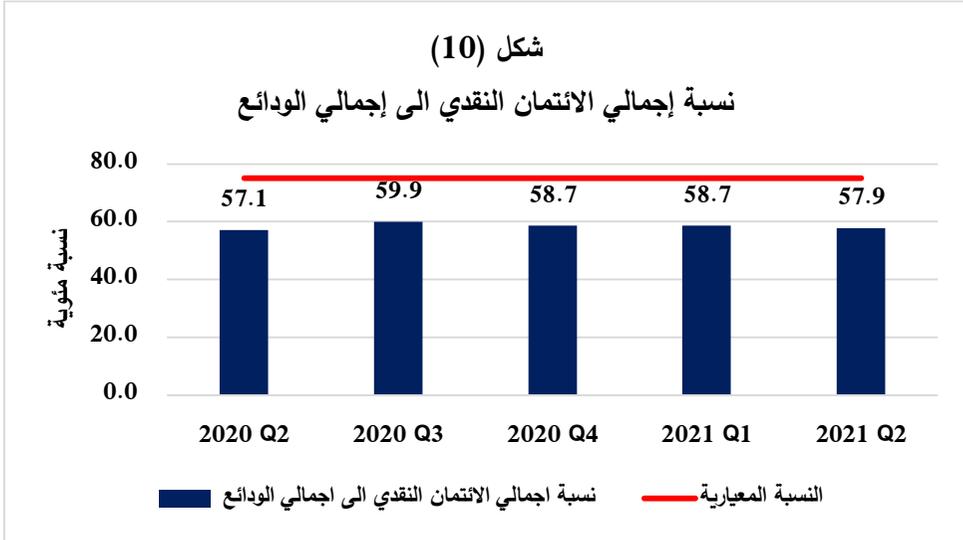
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

وبالرجوع إلى أنواع الودائع لدى المصارف التجارية يُلاحظ أنّ نسبة الودائع الجارية هي النسبة الأكبر من إجمالي الودائع لدى المصارف، والشكل (9) يوضح نسبة الودائع الجارية والثابتة والتوفير إلى إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية، إذ يتضح أن نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية قد ارتفعت من (72%) في الفصل الثاني عام 2020 إلى (74%) للفصل نفسه عام 2021، فيما انخفضت الودائع الثابتة إلى (10%) في الفصل الثاني عام 2021 بعدما كانت (12%) من الفصل نفسه عام 2020، أمّا في ما يخصّ ودائع التوفير فقد ارتفعت إلى (15.9%) أثناء الفصل الثاني عام 2021 بعد ما كانت (15.7%) للفصل نفسه عام 2020.



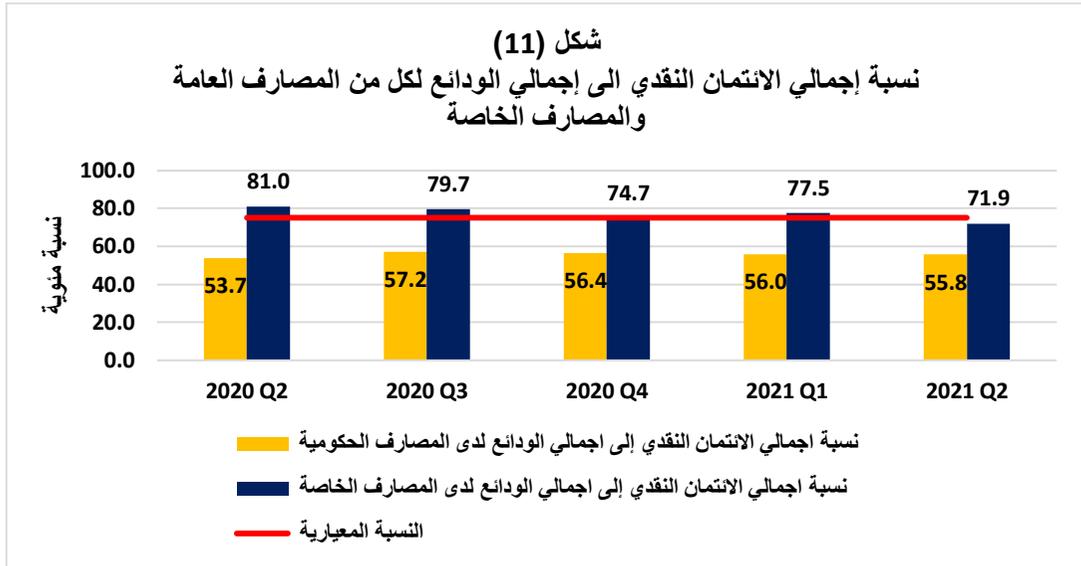
3- إجمالي الائتمان النقدي/ إجمالي الودائع:

للحفاظ على سيولة كافية لدى المصارف وذلك لمواجهة سحبات العملاء وإجراء نشاطات المصرف المالية فإنَّ البنك المركزي العراقي أكد أنَّ هذه النسبة يجب ألاَّ تتجاوز (75%)، وتُقاس هذه النسبة من طريق قسمة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة، والذي يُعبّر عن حالة السيولة في الأجل الطويل للقطاع المصرفي، والشكل (10) يوضح أنَّ نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع بلغت (57.9%) في الفصل الثاني 2021 وهي لم تتجاوز النسبة المعيارية التي حددها البنك المركزي (75%).



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

إنَّ الشكل (10) يوضح نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع لإجمالي المصارف العاملة، ولكن بالعودة إلى المصارف الخاصة والمصارف العامة كلاً على حدة يتضح أنَّ المصارف الخاصة قد تراجعت فيها هذه النسبة وأصبحت ضمن الحدود التي أقرها البنك المركزي، والشكل (11) يبيِّن أنَّ هذه النسبة التي بلغت (71.9%) في الفصل الثاني من عام 2021 لدى المصارف الخاصة بعدما كانت (81%) للفصل نفسه من عام 2020، أمَّا فيما يخصَّ المصارف العامة فهي لم تتجاوز هذه النسبة ايضاً إذ بلغت هذه النسبة لديها في الفصل الثاني عام 2021 (55.8%).

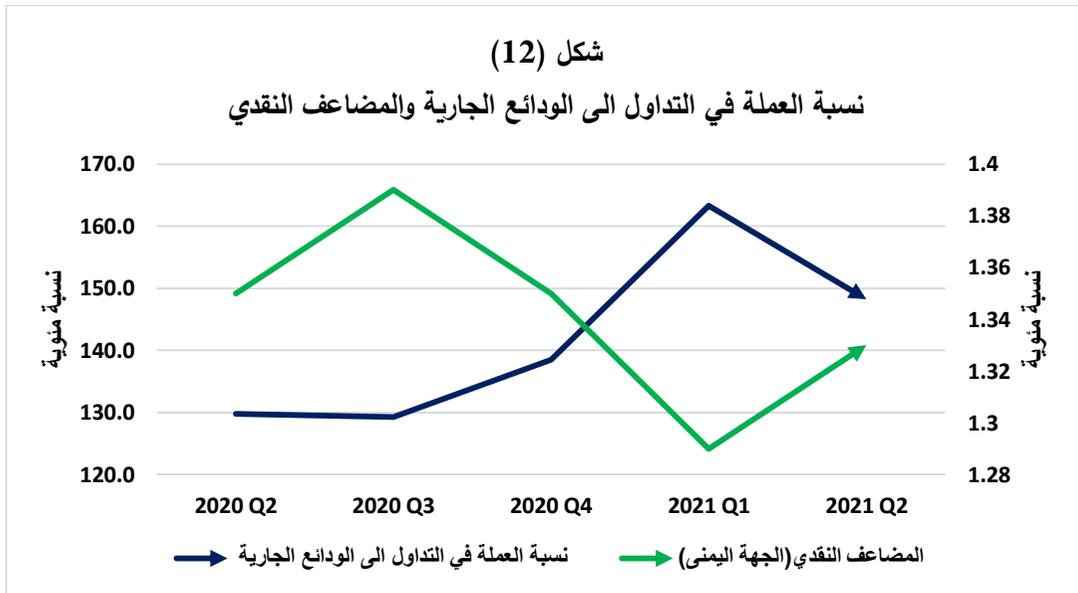


المصدر: البنك المركزي العراقي، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

4- المضاعف النقدي:

يُعدُّ المضاعف النقدي من أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على حجم النشاط المصرفي ومدى استقرار القطاع المصرفي، إذ يعكس المضاعف النقدي مدى رغبة المصارف وقدرتها على تحويل الودائع إلى ائتمان، لذلك فإنَّ المضاعف النقدي يمثل نشاط الجهاز المصرفي العامل داخل الاقتصاد ويتكون أساسًا من حجم الائتمان الممنوح داخل القطاع الحقيقي، إذ يعكس قدرة المصارف على منح الائتمان، ومن ثمَّ زيادة الخدمات التي يقدمها الجهاز المصرفي إلى الجمهور، ويبيِّن قدرة المصارف على جذب الودائع، إذ إنَّ عملية منح الائتمان تحتاج إلى سيولة كافية تمثل الودائع جزءًا مهمًا منها، والشكل (12) يوضح نسبة المضاعف النقدي والذي يبيِّن أنَّ هناك انخفاضًا في نسبة المضاعف النقدي في الفصل الثاني من عام 2021 ليصل إلى (1.33%) بعدما كان (1.35%) للفصل نفسه من عام 2020، في حين كانت هنالك في المقابل زيادة في نسبة العملة في التداول إلى الودائع الجارية، إذ بلغت في الفصل الثاني من عام 2021 (148.2%) بعد أن كانت (129.8%) في الفصل نفسه من عام 2020، وهذا يعني أنَّ الكتلة

النقدية المصدرة من البنك المركزي العراقي لم تذهب باتجاه المصارف وإنما ذهبت خارج المصارف؛ ذلك لأن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد نقدي (يعتمد النقد (cash) في تسوية المبادلات التجارية وإبراء الذمم) ما يدفع الأفراد إلى اكتناز جزء كبير منها، مما يتطلب تعزيز المدفوعات الإلكترونية وتغيير هيكل الاقتصاد، وهذا انعكس بدوره على انخفاض نشاط الجهاز المصرفي داخل الاقتصاد، ومن الجدير بالذكر أن الكتلة النقدية المصدرة من البنك المركزي والتي هي خارج الجهاز المصرفي قد ارتفعت بنسبة (29%) أثناء المدة من الفصل الثاني 2020 إلى الفصل نفسه 2021.

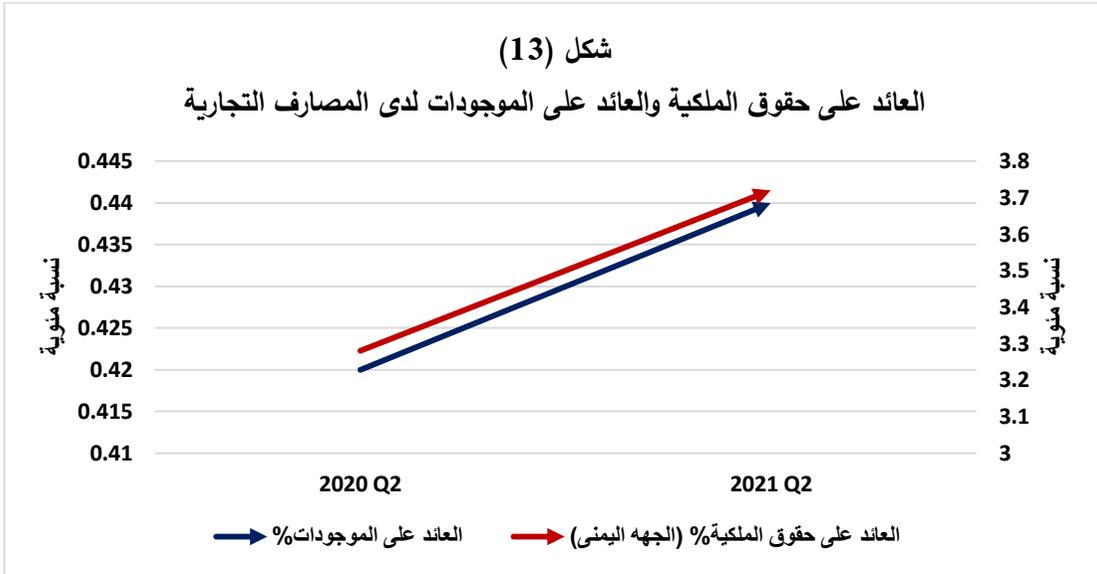


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

5- ربحية المصارف:

يوضح هذا المؤشر العائد الذي تحصل عليه المصارف أو الخسارة التي تتعرض لها، والشكل (13) يوضح العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات للمصارف العاملة في العراق،

ويتبين أنّ هناك ارتفاعاً في نسبة العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية إذ ارتفع العائد على الموجودات في الفصل الثاني من عام 2021 إلى (0.44%) بعد أن كان (0.42%) للفصل نفسه من عام 2020، أما نسبة العائد على حقوق الملكية فقد شهدت ارتفاعاً أيضاً من (3.28%) في الفصل الثاني لعام 2020 إلى (3.72%) للفصل نفسه من عام 2021.

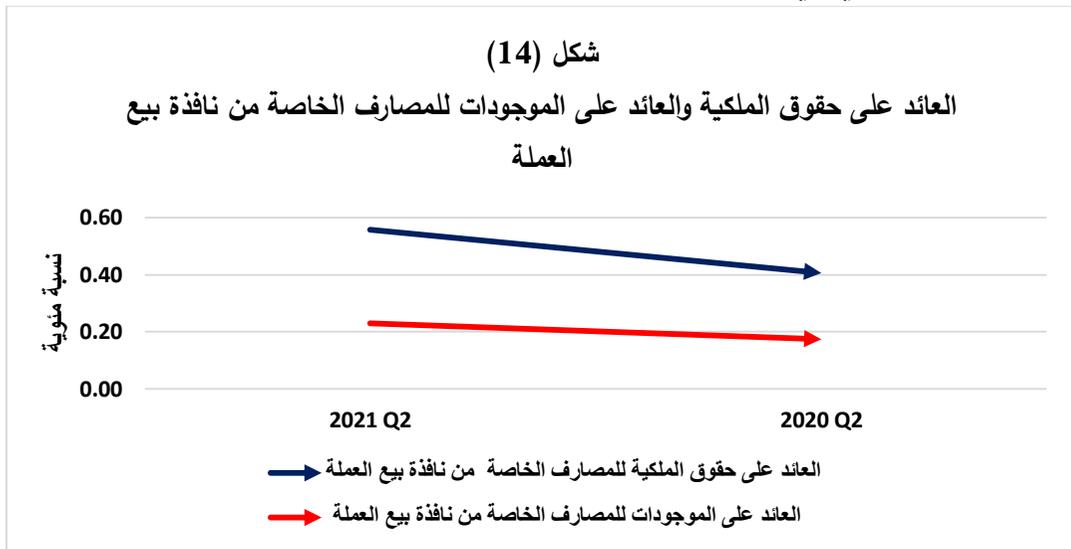


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

6- ربحية المصارف الخاصة من نافذة بيع العملة الأجنبية:

إنّ هذا المؤشر يوضح ربحية المصارف الخاصة من نافذة بيع العملة الأجنبية، ومن الجدير بالذكر أنّ حصة أرباح المصرف من الدولار الواحد يكون (10) دنانير، لذلك سوف يتم قياس هذا المؤشر على افتراض أنّ حصة أرباح المصرف (7) دنانير للدولار الواحد وأنّ (3) دنانير من كل دولار تذهب لتغطية مصاريف نشاط المصرف، والشكل (14) يوضح أنّ العائد على حقوق الملكية من مشتريات المصارف الخاصة من نافذة بيع العملة انخفض من (6.0%) في الفصل الثاني عام 2020 إلى (0.4%) أثناء الفصل نفسه من عام 2021، كذلك الأمر في ما

يخصّ العائد على الموجودات الذي انخفض من (0.23%) إلى (0.17%) أثناء المدة نفسها، أي إنّ هناك انخفاضاً في العائد المتحصل من نافذة بيع العملة في ما يخصّ المصارف الخاصة، إذ إن السبب وراء هذا الانخفاض هو انخفاض الطلب على العملة الأجنبية من طريق نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية أثناء الفصل الأول من عام 2021 بسبب حالة عدم اليقين على أثر تغير سعر الصرف الرسمي في شهر كانون الأول 2020.

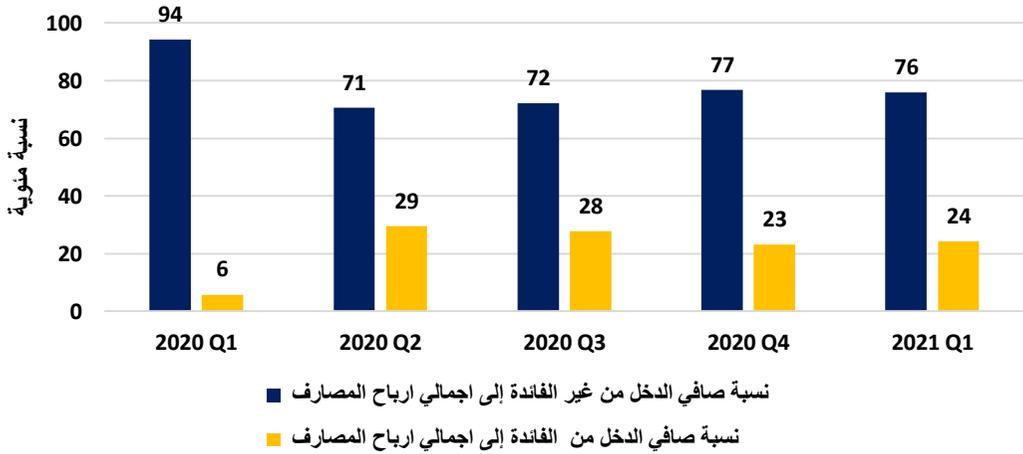


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

وعند العودة إلى أرباح المصارف الخاصة المتحصلة من النشاطات المصرفية المتمثلة بالفائدة المتحصلة من منح الائتمان نجد أنّ هذه الأرباح لا تشكّل نسبة كبيرة من أرباح المصارف والشكل (15) يوضح صافي الدخل المتحصل من الفائدة وصافي الدخل المتحصل من غير الفائدة ويتبين أنّ صافي الدخل المتحصل من غير الفائدة لدى المصارف الخاصة يشكّل نسبة (76%) من إجمالي الدخل لدى المصارف في بداية عام 2021، مما يعني أنّ النشاط المصرفي الحقيقي للمصارف ضعيف الذي يتمثل بعملية منح القروض والدخول إلى القطاع الحقيقي لأجل ممارسة العمل المصرفي؛ ذلك لأنّ الدخل المتحصل من الفائدة ضعيف موازنة بالدخل من غير الفائدة الذي يمثل الدخل المتحصل من نافذة بيع العملة جزء مهم منها.

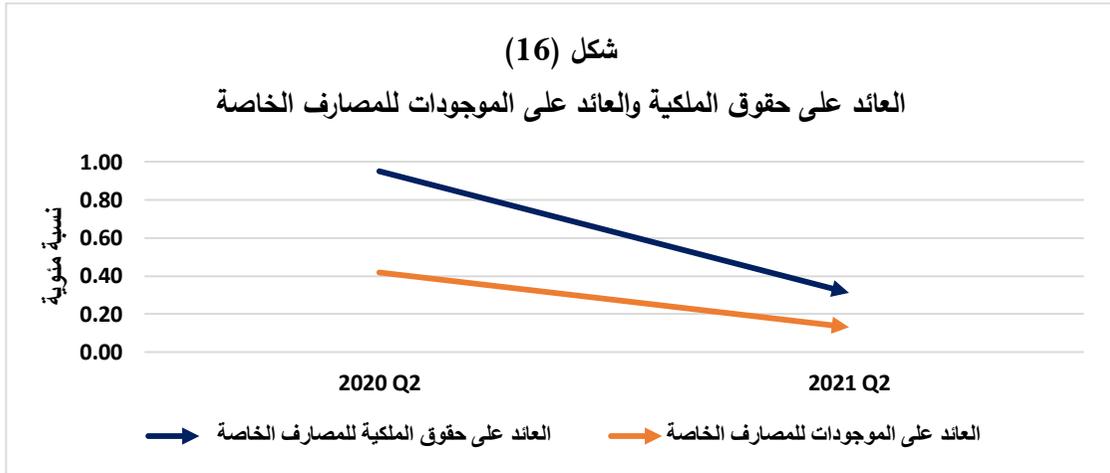
شكل (15)

صافي الدخل من الفائدة وصافي الدخل من غير الفائدة لدى المصارف الخاصة



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

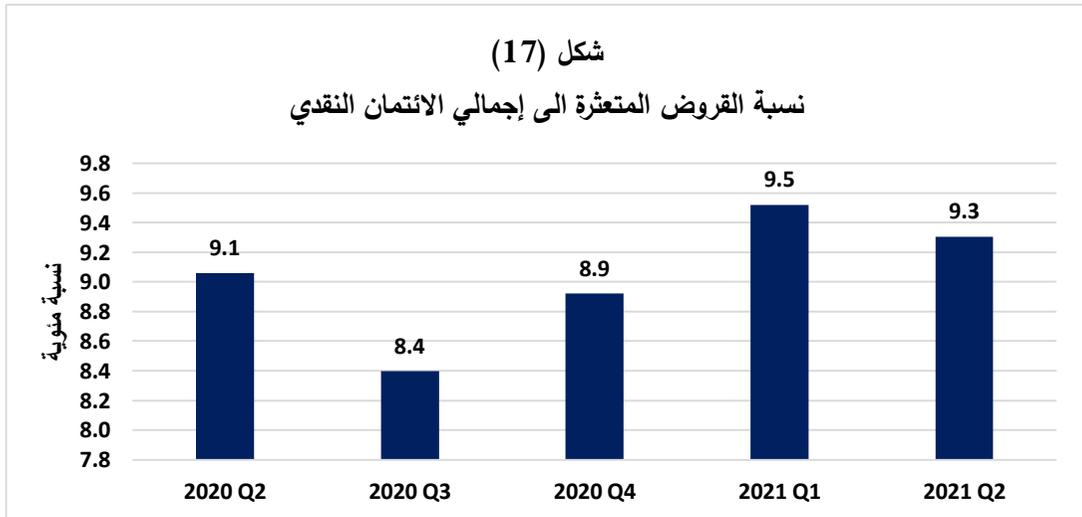
إنَّ انخفاض العائد لدى المصارف الخاصة من نافذة بيع العملة الأجنبية أدى إلى انخفاض إجمالي الدخل لديها والشكل (16) يمثل العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات لدى المصارف الخاصة ويتبين أنَّ هناك انخفاضاً في العائد لديها في الفصل الثاني من عام 2021، إذ بلغ العائد على حقوق الملكية للمصارف الخاصة في نهاية الفصل الثاني من عام 2021 (0.31%) بعد أن كان (0.95%) للفصل نفسه من عام 2020، كذلك انخفض العائد على الموجودات إلى (0.13) في الفصل الثاني عام 2021 بعدما كان (0.42%) للفصل نفسه عام 2020، بسبب انخفاض الإيرادات المتحصلة من نافذة بيع العملة الأجنبية، مما يؤكد أنَّ المصارف الخاصة تعتمد بشكل كبير على نافذة بيع العملة الأجنبية في نشاطها، وأنَّ نشاطها داخل القطاع الحقيقي قد انخفض أثناء الفصل الثاني من عام 2021 وهذا ما تم إيضاحه أثناء مؤشر المضاعف النقدي.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.

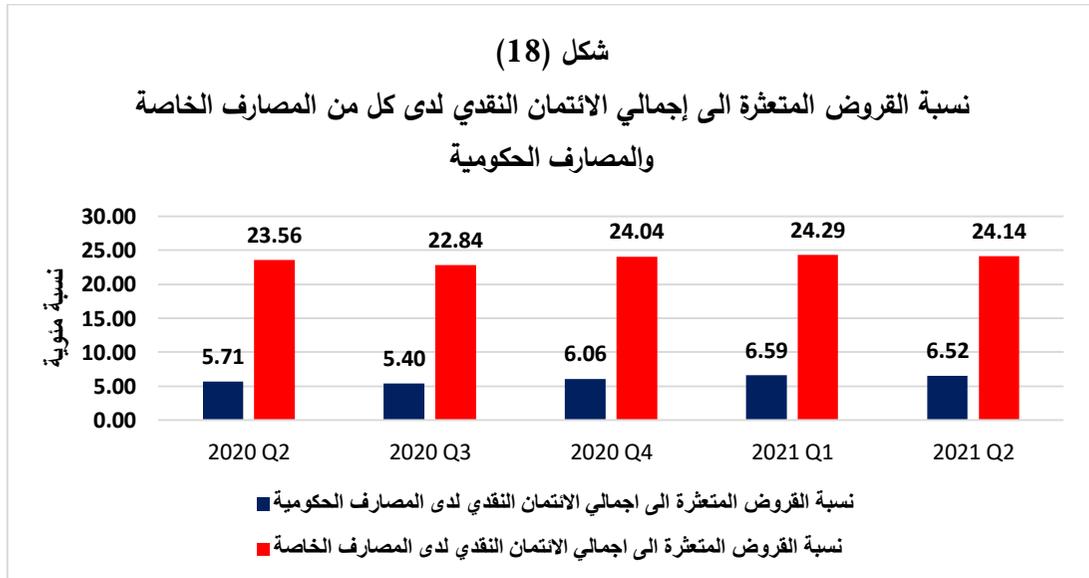
7- القروض المتعثرة/ إجمالي الائتمان النقدي:

يقاس هذا المؤشر عن طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الائتمان النقدي، والشكل (17) يوضح أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي في الفصل الثاني من عام 2021 قد ارتفعت إلى (9.3%) بعد أنّ كانت (9.1%) للفصل نفسه عام 2020، أي إنّ هناك زيادة في نسبة نمو القروض المتعثرة، إنّ هذه النسبة تمثل إجمالي المصارف العاملة.



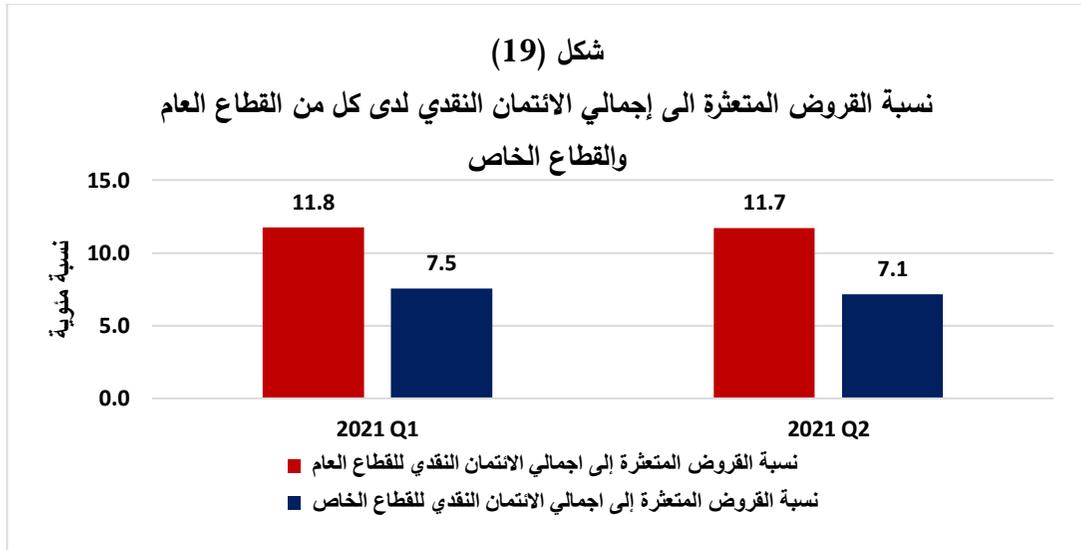
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.

وبالعودة إلى تفصيل المصارف من إذ ملكيتها نجد أنّ هناك زيادة في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الخاصة أكثر من نظيرتها المصارف العامة، والشكل (18) يوضح أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الخاصة مرتفعة جداً، إذ زادت هذه النسبة من (23.56%) في الفصل الثاني عام 2020 إلى (24.14%) للفصل نفسه من عام 2021، بنسبة نمو بلغت (4.4%) وإن حجم القروض المتعثرة لدى المصارف الخاصة يشكل أكثر من خمس الائتمان النقدي الممنوح لديها، على الرغم من أنّ الائتمان النقدي الممنوح من المصارف الخاصة لا يشكل سوى (15%) من إجمالي الائتمان الممنوح أثناء الفصل الثاني عام 2021، أمّا في ما يخصّ المصارف العامة أيضاً فهناك ارتفاع في هذه النسبة من (5.71%) في الفصل إلى (6.52%) أثناء المدّة نفسها، علماً أنّ نسبة الائتمان النقدي الممنوح من المصارف العامة إلى إجمالي الائتمان يشكّل (84%) أثناء الفصل الثاني من عام 2021، إنّ هذا الارتفاع في حجم الديون المتعثرة لدى المصارف الخاصة يحتم عليها إعادة النظر بالسياسة الائتمانية من خلال الالتزام بالضوابط السليمة في عملية منح الائتمان من طريق دراسة حالة الزبون والجوى الاقتصادية للمشروع وغيرها.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.

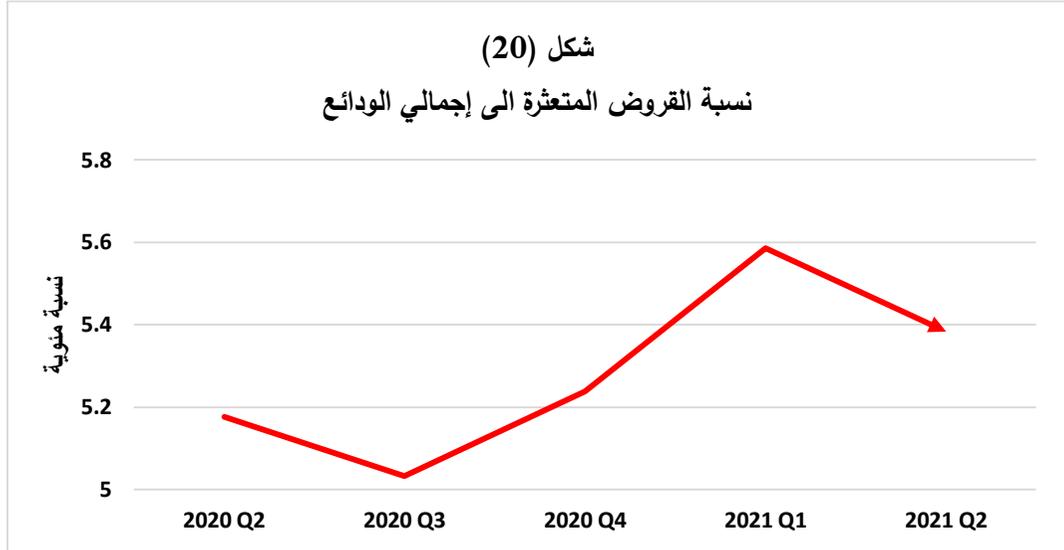
أما بالنسبة إلى القروض المتعثرة لدى كل من القطاع الخاص والقطاع العام نجد أن حجم القروض المتعثرة لدى القطاع العام أكبر من نظيره في القطاع الخاص، فقد بلغت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي للقطاع العام (11.7%) اثناء الفصل الثاني لعام 2021، أذ بلغ حوالي (2.7) ترليون دينار، بينما بلغت هذه النسبة لدى القطاع الخاص (7.1%) اثناء المدة ذاتها، بمبلغ وصل إلى (1.9) ترليون دينار والشكل (19) يوضح ذلك.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.

8- القروض المتعثرة/ إجمالي الودائع:

يُقاس هذا المؤشر عن طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الودائع لدى المصارف، والشكل (20) يوضح أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع قد ارتفعت من (5.17%) في الفصل الثاني لعام 2020 إلى (5.38%) للفصل نفسه من عام 2021 رغم انخفاض القيود المفروضة بسبب جائحة كورونا، الأمر الذي يتطلب متابعة أكبر من المصارف على القروض الممنوحة إلى المقترضين.

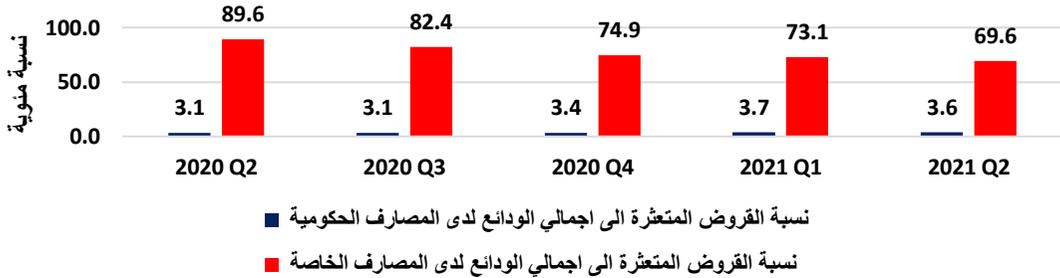


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث.

وبالعودة إلى تصنيف المصارف من إذ الملكية نجد أنّ هناك ارتفاعاً في هذه النسبة للمصارف الخاصة، والشكل (21) يوضح أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى المصارف الخاصة مرتفعة جداً إذ بلغت في الفصل الثاني 2021 (69.6%) في حين بلغت المصارف الحكومية (3.6%)، وهذه النسبة كبيرة جداً وتؤثر كثيراً في ودائع المصرف وحجم السيولة المتوافرة لديه وتزيد من احتمالية تعرضه للخسائر، لذلك أصبح من الضروري اتباع الأساليب العلمية الصحيحة وتنفيذ التعليمات التي أصدرها البنك المركزي كافة في عملية منح الائتمان لضمان عدم التعثر من المصارف الخاصة، علماً أنّ نسبة حجم الودائع لدى المصارف الخاصة إلى إجمالي الودائع بلغ (12.7%) أثناء الفصل الثاني من عام 2021 وهو منخفض إذا ما قورن بنظيرتها المصارف العامة التي بلغ لديها (87.3%) أثناء المدّة نفسها.

شكل (21)

نسبة القروض المتعثرة الى إجمالي الودائع لدى المصارف الحكومية والمصارف الخاصة



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث.

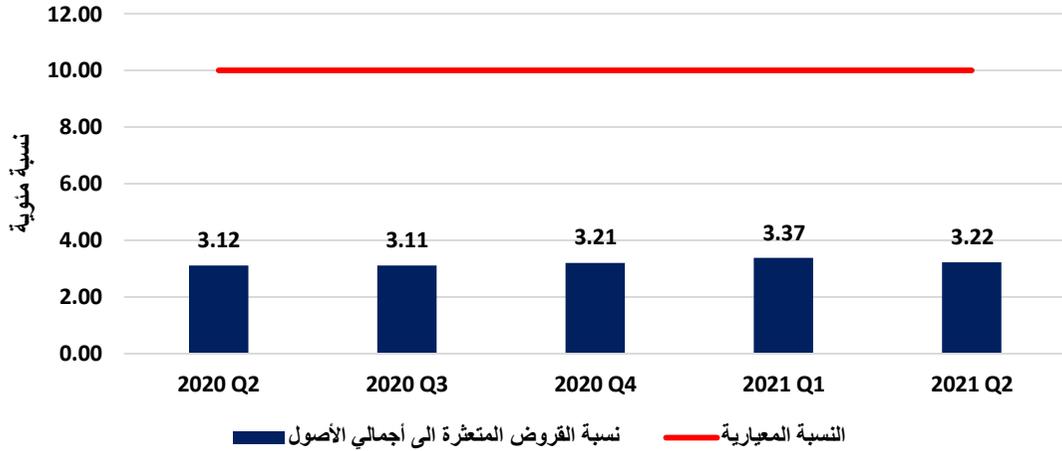
9- القروض المتعثرة/ إجمالي الأصول:

يُقاس هذا المؤشر عن طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الأصول لدى المصارف، إذ كشفت تجارب الدول والأدبيات الاقتصادية أنَّ تجاوز هذه النسبة (10%) ينذر بحدوث أزمة مصرفية¹، ويوضح الشكل (22) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف العاملة في العراق، ويلاحظ أنَّ النسبة ارتفعت إلى (3.22%) في الفصل الثاني لعام 2021 بعد أن كانت (3.12%) للفصل نفسه عام 2020، إنَّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لم تتجاوز النسبة المعيارية إذا ما تم قياسها إلى إجمالي المصارف.

¹ Asli Demirguc –Kunt and Enrica Detragiache, The Determinants of Banking Crises in Developing- and Developed Countries, International Monetary Fund, 1998, No1, Vol 45.

شكل (22)

نسبة القروض المتعثرة الى إجمالي الاصول

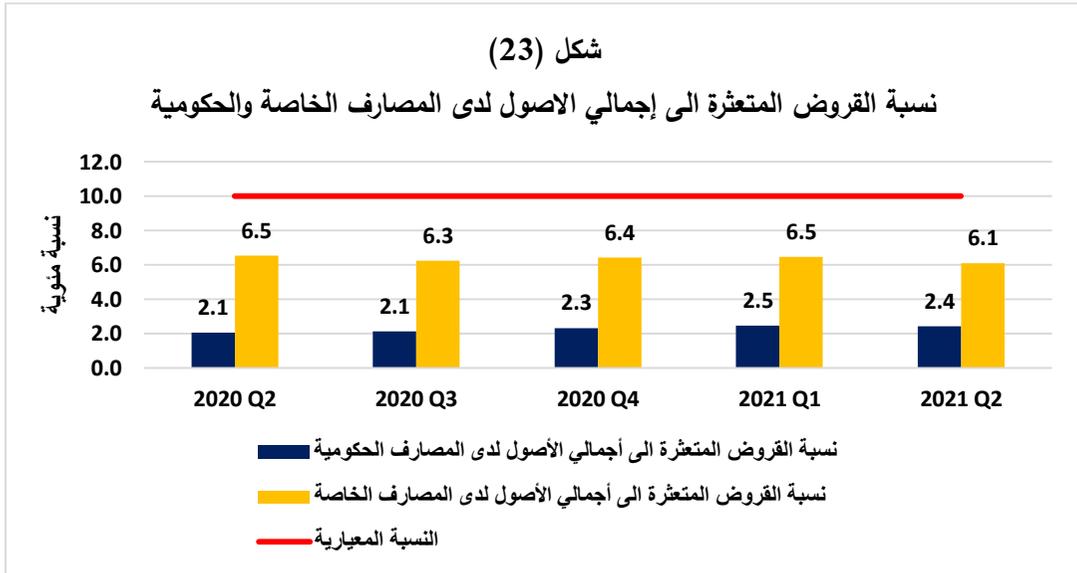


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.

وبالعودة إلى تفصيل المصارف بحسب الملكية نجد أنّ المصارف الخاصة أو الحكومية لم تتجاوز النسبة المعيارية إلى الآن، والشكل (23) يوضح أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف الخاصة أو المصارف العامة لم تتجاوز النسبة المعيارية (10%)، ولكن هذه النسبة مرتفعة لدى المصارف الخاصة، إذ بلغت في الفصل الثاني من عام 2021 (6.1%)، لذلك توجب الحذر في عملية منح القروض، في حين المصارف الحكومية فقد بلغت هذه النسبة (2.4%) أثناء المدة نفسها.

شكل (23)

نسبة القروض المتعثرة الى إجمالي الاصول لدى المصارف الخاصة والحكومية



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.

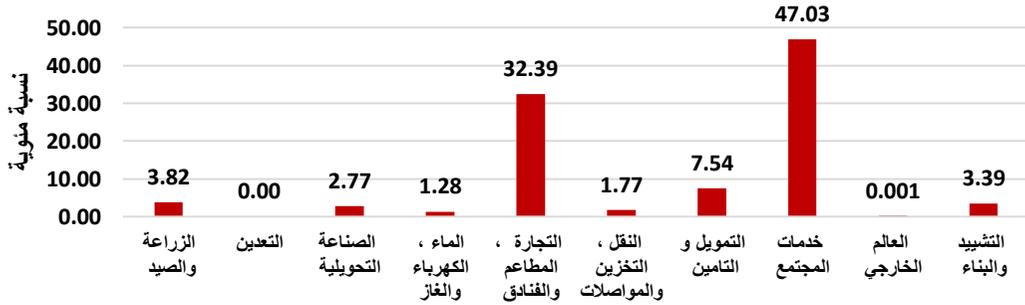
10-التوزيع القطاعي للديون المتعثرة:

يُعنى هذا المؤشر بتحديد أكثر القطاعات داخل القطاع الحقيقي التي لديها ديون متعثرة، والشكل (24) يوضح التوزيع القطاعي للديون المتعثرة الذي يبيّن أنّ قطاع خدمات المجتمع هو صاحب النسبة الأكبر للديون المتعثرة إذ بلغت (47.03%) أثناء الفصل الأول من عام 2021 ثم قطاع التجارة بنسبة (32.39%) أثناء المدة نفسها، لذلك استوجب على المصارف أن تكون أكثر حذرة وحذرًا في منح الائتمان داخل هاتين القطاعين، لتجنب تعثر أموالها وضمان سلامة أموال المودعين.

شكل (24)

نسبة القروض المتعثرة لكل قطاع من القطاعات الحقيقية خلال الفصل الاول

٢٠٢١

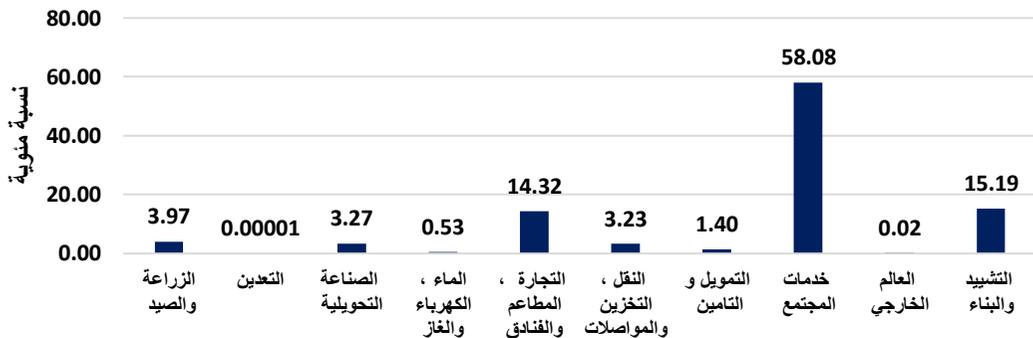


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

ومن الجدير بالذكر أنّ قطاع خدمات المجتمع هو صاحب النسبة الأكبر في الائتمان النقدي الممنوح إلى القطاعات الحقيقية أثناء الفصل الأول 2021 وفي الشكل (25) بنسبة بلغت (58.08%)، في حين أنّ قطاع التشييد والبناء هو صاحب ثاني أكبر نسبة ائتمان، إذ بلغت (15.19%) أثناء المدة نفسها.

شكل (25)

نسبة الائتمان النقدي لكل قطاع من القطاعات الحقيقية خلال الفصل الأول ٢٠٢١

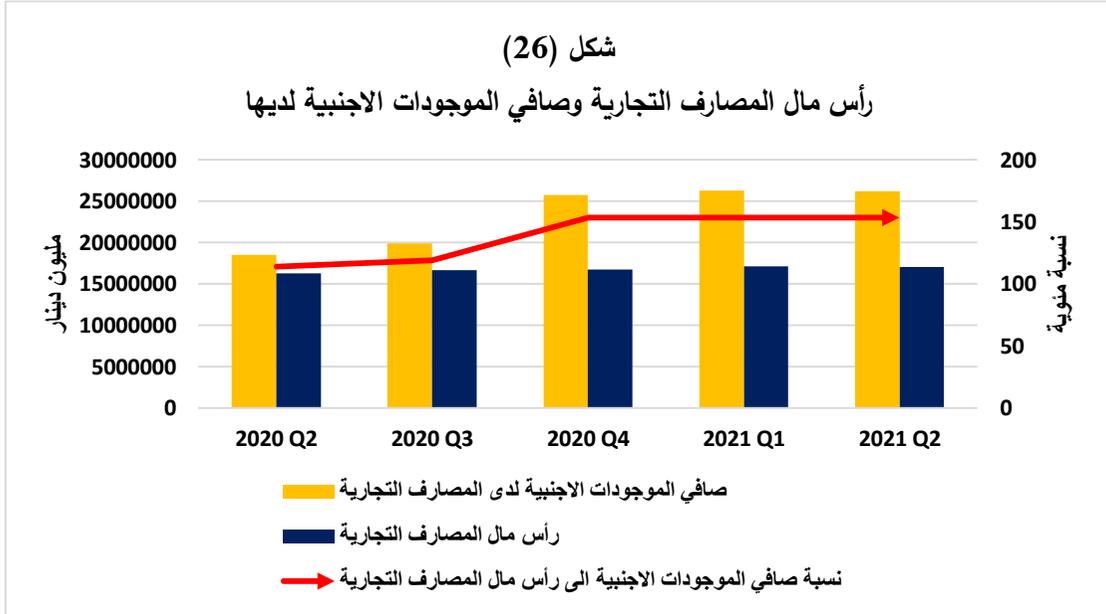


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

11- صافي الموجودات الأجنبية / رأس مال المصارف:

يُقاس هذا المؤشر بقسمة صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية على رأس مال المصارف التجارية، والشكل (26) يوضح هذه النسبة التي تبيّن الاحتفاظ بالعملة الأجنبية لدى المصارف التجارية في حال تعرضت العملة الوطنية إلى تقلبات حادة، ويتبيّن أنّ نسبة صافي الموجودات الأجنبية لدى المصارف التجارية قد ارتفعت من (119%) أثناء الفصل الثاني من عام 2020 إلى (153%) أثناء الفصل نفسه من عام 2021، من الجدير بالذكر أنّ قيمة الدينار العراقي قد انخفضت أثناء الفصل الثاني من عام 2021 الأمر الذي يجعل قيمة الموجودات الأجنبية التي تحتفظ بها المصارف التجارية ترتفع، أي إنّ حجم الموجودات الأجنبية أكبر من حجم رؤوس أموال المصارف، فحجم الموجودات الأجنبية لدى المصارف التجارية قد يعرّضها إلى خطر انخفاض قيمتها في حال كان هناك ارتفاع في قيمة العملة المحلية، لكن في المقابل هناك انخفاض في سعر صرف السوق للدينار العراقي عند (1486) دينار للدولار الواحد أثناء الفصل الثاني لعام 2021 بعد أن كان (1243) دينارًا للدولار للفصل نفسه عام 2020، هذا الانخفاض في سعر صرف العملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع قيمة الموجودات الأجنبية لدى المصارف العاملة، وإن مصدر الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي هو مصدر داخلي¹، واحتفاظ البنك المركزي بنسب كافية من الأصول الأجنبية موازنة مع عرض النقد بالمعنى الواسع، إذ بلغت نسبة الأصول الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (65%) في الفصل الثاني من عام 2021، مما يجعل الزيادة في نسبة الموجودات الأجنبية إلى رأس مال المصارف مسيطر عليه من السلطة النقدية في العراق.

¹ المقصود هنا عدم قيام المصارف العراقية بالاقتراض من الخارج بالعملة الأجنبية وإعادة إقراضها بالعملة المحلية.



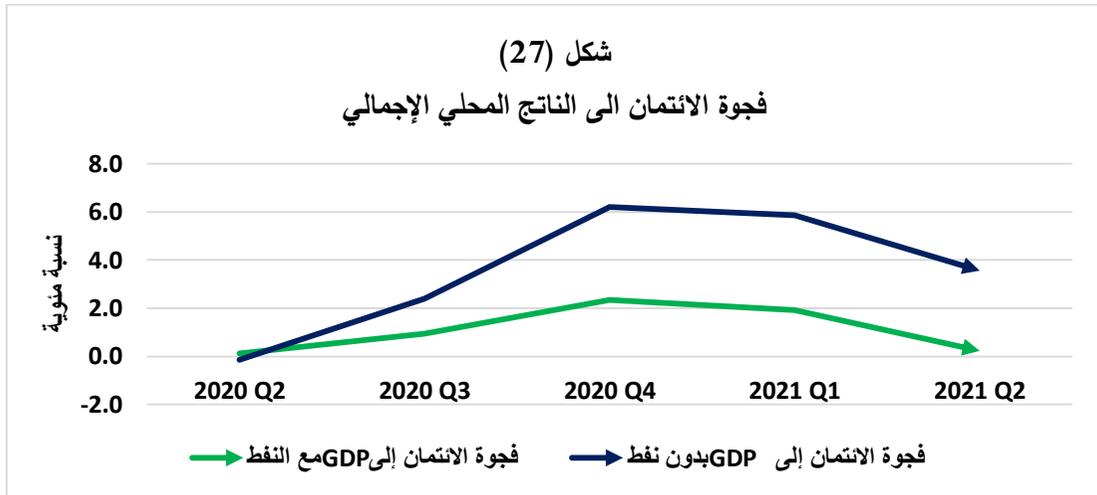
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

12- فجوة الائتمان للنتائج:

تُعرف فجوة الائتمان للنتائج بأنها نسبة الائتمان المقدّمة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي مطروحاً منه الاتجاه العام لنسبة الائتمان إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتراوح القيمة المعيارية لهذا المؤشر بين (2-10)، وكلما اقتربت النسبة المقدرة من الحد الأعلى أو تجاوزته فإنّ ذلك يشير إلى احتمالية حدوث أزمة مصرفية بسبب زيادة نمو الائتمان بمعدل أكبر من الزيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي ومن ثمّ يتطلب الأمر إعداد مصدّات كافية لتقادي المخاطر المحتملة، والشكل (27) يوضح ذلك¹، إنّ فجوة الائتمان تقيس سرعة معدل نمو الائتمان المصرفي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي التي يجب ألا تتعدّى (10%)، إنّ هذه الفجوة بلغت (0.2%) في حال اعتماد بيانات الناتج المحلي الإجمالي مع

¹ لمزيد من المعلومات عن طريقة احتساب فجوة الناتج راجع البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر العراقي العدد 18، الفصل الأول 2020، ص23-24

النفط، وقد بلغت (3.6%) في حال اعتماد البيانات من دون النفط، والملاحظ أنّ هناك ارتفاعاً في النسبة في حال اعتماد البيانات دون نفط ويرجع ذلك أساساً إلى أن الناتج المحلي الإجمالي من دون نفط منخفض مقارنة مع النفط، والنسبة الكبيرة التي يشكلها النفط الخام من الناتج المحلي الإجمالي العراقي بالأسعار الجارية بلغت (44.18%) أثناء المدّة نفسها.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

الفصل الثالث

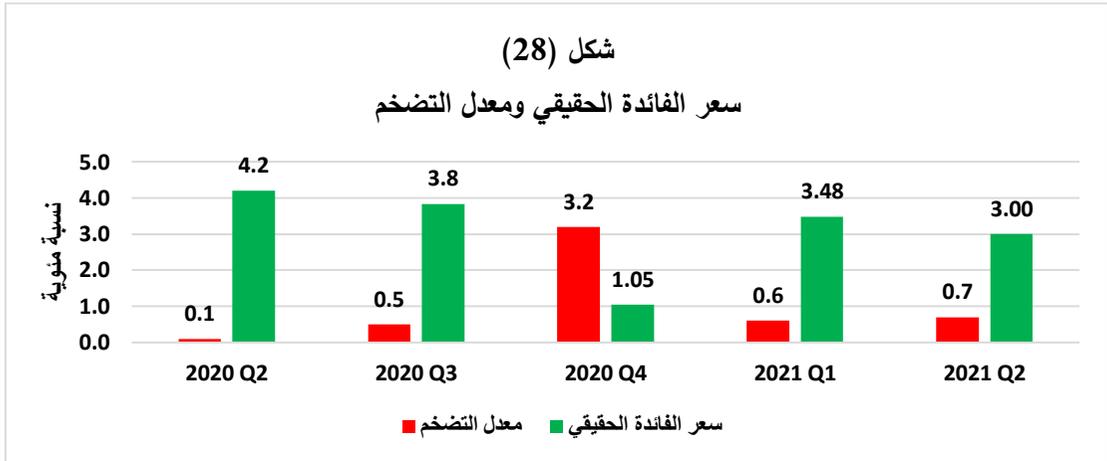
تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي

أولاً: معدل التضخم:

يُقاس التضخم من أثناء احتساب التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، إذ إنَّ التضخم هو مقياس كمي يعبر عن الارتفاع في مستوى الأسعار والخدمات داخل الاقتصاد أثناء الزمن، فتتخفص القوة الشرائية لعملة البلد، وعند العودة إلى أسعار المستهلك يلحظ أنها سجلت ارتفاعاً أثناء الفصل الثاني من عام 2021 ليبلغ (111.1%) موازنة بالفصل نفسه من عام 2020 مُسجلاً (104.3%)، أي بمقدار تغير (6.5%) والذي يمثل معدل التضخم السنوي، وكان لانخفاض قيمة العملة المحلية أمام الدولار دور في ارتفاع المستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار للسلع الأساسية في الأسواق الدولية، إذ قفزت أسعار الغذاء حول العالم بما يقارب (40%) أثناء الجائحة¹، ولكون العراق يعتمد بصورة كبيرة على الواردات السلعية من الخارج والمقومة بالدولار الذي ارتفع هو الآخر، فقد أدّى ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع الداخلة في حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك، إذ سجل قسم الملابس والأحذية ارتفاعاً بنسبة (0.1%)، وسجّل قسم السكن ارتفاعاً بنسبة (2.1%)، كذلك سجّل قسم الصحة ارتفاعاً بنسبة (0.3%)، وسجل قسم المطاعم والفنادق ارتفاعاً بنسبة (1.5%)²، والشكل (28) يوضح معدل التضخم ومعدل سعر الفائدة الحقيقي:

1 Francesca Caselli and Prachi Mishra, Inflation Scares in an Uncharted Recovery, IMF, OCTOBER 6, 2021, P2.

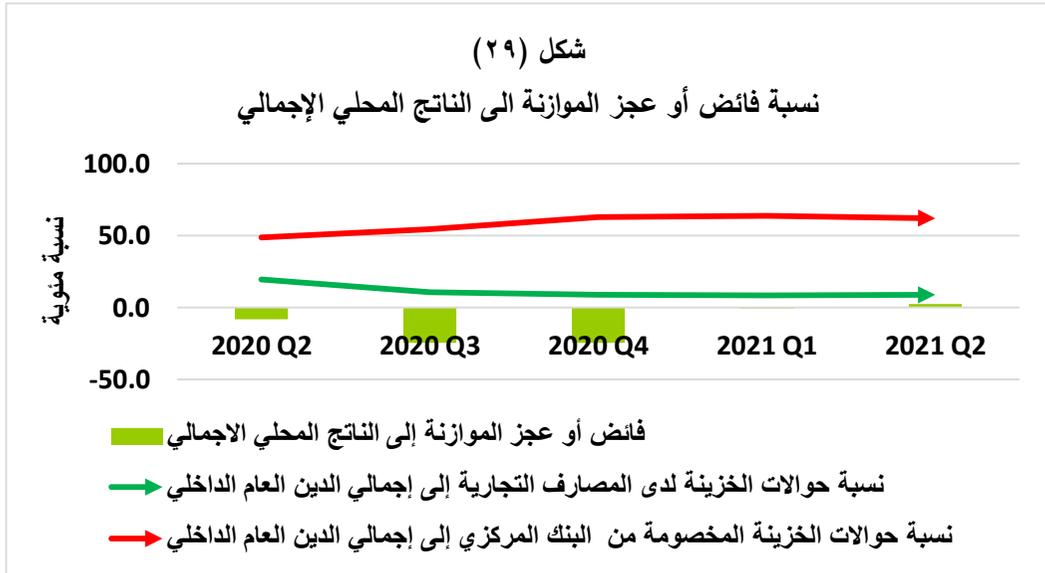
2 وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، كانون الأول 2020.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

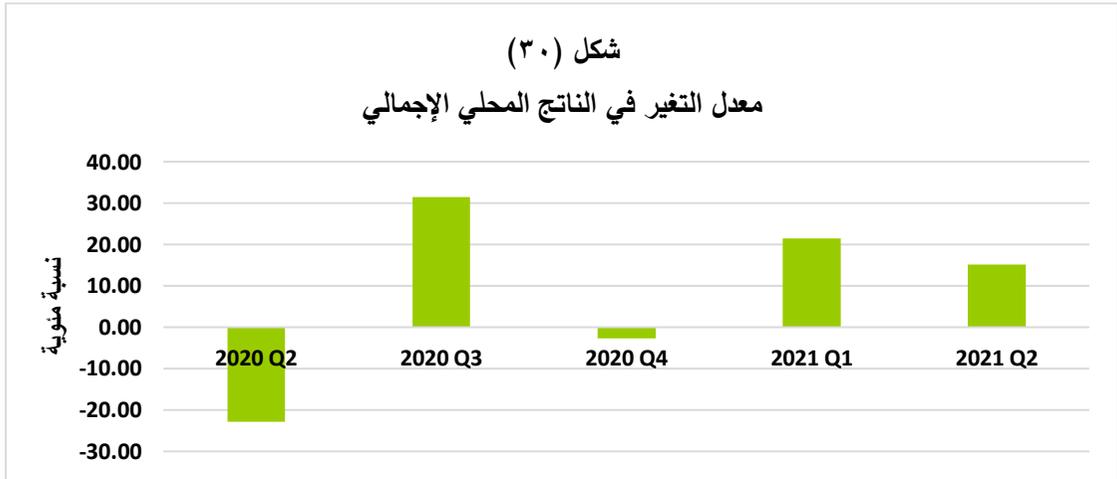
ثانيًا: فائض أو عجز الموازنة العامة إلى GDP:

يوضح هذا المؤشر نسبة التغير الذي يحصل في الموازنة العامة سواء بالإيجاب (فائض) أم بالسلب (عجز)، والشكل (29) يبين أنّ الموازنة العامة للدولة قد حققت فائضًا في الفصل الثاني من عام 2021 قد بلغ (2.4%)، إذ بلغ إجمالي الفائض في الموازنة أكثر من (1796) مليار دينار، أمّا في ما يخصّ حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية إلى إجمالي الدين العام فقد انخفضت إلى (9%) في الفصل الثاني عام 2021 بعدما كانت (19.5%) أثناء الفصل نفسه عام 2020، لكن في المقابل ارتفعت نسبة الحوالات المخصصة من البنك المركزي إلى الدين العام الداخلي إلى (62%) بعدما كانت (48.7%) أثناء المدة نفسها.



ثالثاً: معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي GDP:

يُعدُّ الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات التي تُستخدَم للتعبير عن مدى تطور النشاط الاقتصادي في البلد، وإنه يلخص النشاطات الاقتصادية التي قام بها البلد أثناء مدة زمنية معينة، ومدى مساهمة كل قطاع من القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي والأهمية النسبية لكل قطاع، لذلك يُعدُّ الناتج المحلي الإجمالي وصفاً تفصيلياً للحالة الاقتصادية للبلد، إذ إنَّ زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي يشير إلى انتعاش النشاط الاقتصادي والعكس صحيح، وقد سجّل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق ارتفاعاً ملحوظاً أثناء الفصل الثاني 2021 بلغ (15%) موازنة بالفصل الأول من العام نفسه، والشكل (30) يبيّن ذلك:



المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (1)

المؤشرات الخاصة بتقرير الانذار المبكر

اسم المؤشر	قيمة المؤشر خلال الفصل الثاني 2020	قيمة المؤشر خلال الفصل الثاني 2021	معدل التغير %
مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي	-0.1	-0.3	200.0
نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)	70.3	65.8	-6.4
معدل نمو نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد (M2)	-4.25	-0.07	-98.4
أسعار الفائدة قصيرة الأجل على الودائع	4.3	3.7	-14.0
سعر الفائدة الحقيقي	4.2	3	-28.6
قروض البنك المركزي / إجمالي مطلوبات المصارف	0	0	0.0
الودائع المصرفية / M2	52	48	-7.7
إجمالي الائتمان النقدي / إجمالي الودائع	57.1	57.9	1.4
المضاعف النقدي	1.35	1.33	-1.5
العائد على حقوق الملكية	3.28	3.72	13.4
العائد على الموجودات	0.42	0.44	4.8
العائد على حقوق الملكية من نافذة بيع العملة الأجنبية	0.56	0.4	-28.6
العائد على الموجودات من نافذة بيع العملة الأجنبية	0.23	0.17	-26.1
القروض المتعثرة / إجمالي الائتمان النقدي	9.1	9.3	2.2
القروض المتعثرة / إجمالي الودائع	5.1	5.3	3.9
القروض المتعثرة / إجمالي الأصول	3.12	3.22	3.2
صافي الموجودات الأجنبية / رأس مال المصارف	113.9	153.6	34.9
فجوة الائتمان للنتائج مع النفط	-0.1	0.2	-300.0
فجوة الائتمان للنتائج بدون نفط	2.4	3.6	50.0
معدل التضخم	0.1	0.6	500.0
معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي	-22.9	15.2	-166.3

إعداد

عقيل محمد رشيد / مسؤول شعبة الإنذار المبكر

قاسم عدنان مهدي / ملاحظ

